

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ٢٧ نوفمبر ١٩٩٩

الحص: لبنان معني بمصير اللاجئين الفلسطينيين ويجب سماع صوته في البحث عن حل لقضيتهم أعاد تأكيد رفض بيروت القاطع للتوطين

بيروت: «الشرق الأوسط»

لا يتحملة بشر، وأن الدولة اللبنانية من أعلى الهرم فيها إلى آخر مواطن ما فتئوا يرددون أن «لا للتوطين في لبنان. حفاظاً على حق الفلسطينيين بالعودة إلى بلادهم وحفاظاً على الوفاق في لبنان الذي باتت مسألة رفض التوطين جزءاً منه.

وأشار إلى أن «قضية اللاجئين موضوع سيعالج في محادثات الوضع النهائي على المسار الفلسطيني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل أما جوابنا فهو: نحن أيضاً منعين مباشرة بهذه القضية، كوننا نستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين، ولن نرضى بأن يفرض علينا حل بالاتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لا يكون منسجماً مع موقفنا المبدئي. صوت لبنان يجب أن يكون مسموعاً في هذا الصدد».

وأضاف الحص: «إن ما يجري الحديث عنه هو تسوية وليس سلاماً، ولا تكون التسوية سلاماً في نظرنا إلا إذا اقترنت بالاستقرار، ولا استقرار دون استعادة عروبة القدس ودون حل عادل لقضية اللاجئين، فمن غير هذا الحل تبقى قضية اللاجئين الفلسطينيين، حق العودة أو التعويض».

ومفهومنا لهذا النص أن العودة واجبة في كل الأحوال. أما التعويض فيستحق لمن لا يعود إلى بيته في ما يسمى اليوم إسرائيل بل يعود إلى بقعة أخرى من فلسطين، وخلص الحص إلى القول «وفي مطلق الأحوال لا بد من الإشارة إلى أن قدر لبنان أن يكون شريكاً لكل دولة عربية في إفراجها وأفراجها، وأن قدر اللبنانيين أن يتحملوا قسطاً من مآسي إخوانهم العرب، وما ضاقوا بذلك ذراعاً على الإطلاق. إن تعاطفهم مع إخوانهم العرب في أي قضية يتعرض لها أي قطر عربي إنما يعبر عما فطر عليه اللبنانيون من صدق الانتماء للأمة العربية ومن شعور بالآخوة الحقيقية وإيمان بوحدة المصير القومي».

كرر رئيس الحكومة اللبنانية، الدكتور سليم الحص، التعبير عن رفض لبنان المطلق لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وقال إنه «لم يكن رفضاً زجرياً» لهم، وإنما «تبنياً لقضيتهم وتثبيتاً لحقهم في العودة إلى ديارهم». وأكد أن البحث عن حل لمشكلة الشرق الأوسط «يجب أن يكون مفتاحه حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان».

وقال الحص أمس في افتتاح مؤتمر انعقد في بيروت أمس «حول الوسائل العملية لتنفيذ الفقرة «ط» من مقدمة الدستور اللبناني المتعلقة برفض التوطين، إن لبنان «لا ولن يرضى بأن يفرض عليه حل بالاتفاق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل لا يكون منسجماً مع موقفنا المبدئي».

وأضاف: «في اقتناع اللبنانيين، وفي اقتناع الفلسطينيين، إن هذه القضية قد تعني سواهم، فهي بالنسبة لنا نحن اللبنانيين قضية بديهية من المسلمات، هي واقع دستوري صريح لا ليس فيه ولا إبهام... ففي الفقرة «ط» من مقدمة دستورنا عبارة بالنفي المطلق «لا توطين»، والعبارة الدستورية لم تكن رفضاً زجرياً للفلسطينيين، وإنما تبنياً لقضيتهم، وتثبيتاً لحقهم بالعودة إلى ديارهم، وإصراراً على هذا الحق، وصوتاً عالياً لإفهام الجهات الدولية، أن لا عبور لأي موقف يتعارض مع هذا الموقف».

وليس هذا موقف اللبنانيين وحدهم، بل هو موقف الفلسطينيين المقيمين في لبنان كذلك. فليس اللبنانيون وحدهم هم الذين يرفضون التوطين بل الفلسطينيون يرفضونه بشكل أشد. وترفضه الدول العربية كلها. هذا هو الموقف الإنساني، هذا هو الموقف العادل، هذا هو الموقف الذي يوفر الكرامة لشعب ذاق من الذل والألام ما